دراسة بعنوان

(مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء وأهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول)

إعداد

حسام الزروق عامر امحمد

مراجع- بديوان المحاسبة الليبي فرع المرقب

Husamalzaroog@Gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء من خلال استقصاء أراء العاملين بديوان المحاسبة الليبي إضافة لإيضاح مدى أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. كما تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تكون من العاملين الفنيين بالإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي– طرابلس، وتكونت عينة الدراسة من (50) مفردة. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود حاجة بالمؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء، كما أظهرت النتائج أيضًا وجود أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول بالمؤسسات الحكومية الليبية.

Abstract

The study aimed to know the extent to which Libyan government institutions need to shift from item budgets to program and performance budgets by surveying the opinions of the Libyan Audit Bureau's employees, in addition to clarifying the importance of the role of the Libyan Audit Bureau in monitoring the requirements of the transition process from item budgets to program and performance budgets in Libyan government institutions. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was relied upon to achieve this goal. The questionnaire was also relied on as a main tool for data collection, from the study community, which consisted of technical workers in the General Administration of the Libyan Audit Bureau – Tripoli, and the study sample consisted of (50) individuals. The results of the study indicate that there is a need in Libyan government institutions to shift from budgeting items to

budgeting programs and performance. The results also showed the importance of the role of the Libyan Audit Bureau in monitoring the requirements of the transformation process in Libyan government institutions.

المحور الأول- الإطار العام للدراسة

1.1- مقدمة:

مع تغير دور الدولة من الدولة الحارسة في المفهوم التقليدي إلى مفهوم الدولة التي تسعى لتحقيق الرفاهية والرخاء للمواطنين في النظام الحر فإن ذلك حتم على حكومات الدول ضرورة التغيير من كافة الاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذا المفهوم.

ومن المعروف أن أول متطلبات القيام بهذا الدور هو إعداد وإقرار الموازنة العامة سنويًا حيث تحدد هذه الموازنة الطريق الذي يجب على الحكومة السير فيه، وبذلك يُمكن للسلطات العليا كالبرلمان وغيرهم من تقييم مدى نجاح الحكومة من عدمه.

ونتيجة لاعتماد عدد من الدول لأسلوب موازنة البنود في تقييم الحكومة من جهة وفي تلبية حاجات المجتمع من جهة ثانية، فإن ذلك أدى إلى التركيز على حجم الإيرادات والنفقات دون الاهتمام بالأهداف والعوائد والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنفقات التي تم إقرارها في الموازنة، أي بعبارة أخرى الاهتمام فقط بحجم المدخلات وغض النظر عن حجم المخرجات وتكلفتها ومدى جودتها وأولوياتها بالنسبة للمواطن، وبالتالي محدودية المعلومات التي تتلقاها السلطات التشريعية وكافة الجهات عن مدى فعالية أداء الحكومة ومؤسساتها في استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لتمثل بذلك اتجاهًا حديثًا في إعداد الموازنات، وهو ما يعني التركيز بشكل أكبر على تأثير النفقات على جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات الحكومية ومدى الفائدة التي أدتها هذه النفقات على المواطن والاقتصاد الكلي للدولة.

2.1- مشكلة الدراسة:

إن زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملقاة على عاتق الحكومة نتيجة التزايد المستمر في معدلات النمو السكاني، وتكرار الأزمات الاقتصادية التي تحدث لدول العالم، وتراجع أسعار سوق النفط العالمي وعدم استقرارها كل ذلك أدى إلى محدودية الموارد المالية للدول التي تعتمد في تحقيق معظم إيراداتها على بيع النفط، ومن بين هذه الدول الدولة الليبية وبالتالي فقد خلقت هذه الأزمات ضغطًا متزايدًا على الحكومة ومسيرة التنمية التي تسعى لتحقيقها، وهي ما يستوجب ضرورة تغيير الفلسفة العامة التي تنتهجها الحكومة في المجال الاقتصادي من أجل تحريك عجلة التنمية والرقي بمستوى الخدمات التي تقدمها.

ونظرًا لأن الموازنة العامة هي أحد أدوات السياسة الاقتصادية ووسيلة رئيسة لتلبية حاجات المواطنين، فقد دعا ذلك لضرورة التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء؛ نتيجة لأن الموازنة المطبقة حاليًا وجهت لها عدد من الانتقادات لعل أهمها أنها أحد الأسباب الرئيسة في إهدار المال العام بسبب محدوديتها في إخضاع المؤسسات الحكومية للرقابة الشاملة في صرف الاعتمادات المخصصة لها، حيث يكون المسؤولين في هذه المؤسسات مهتمين فقط بعدم تجاوز المصروفات للمبالغ المخصصة لهم في الموازنة دون الاهتمام بالأسباب الحقيقية التي جعلتهم يتصرفون في هذه الاعتمادات وماهية الأهداف الخاصة بمؤسساتهم التي يسعون لتحقيقها ومدى تماشيها ومواكبتها مع الخطط العامة للدولة، إضافة لحرصهم على ضرورة صرف كامل الاعتمادات المخصصة لهم قبل نهاية السنة المالية حتى لا تتعرض موازنة مؤسساتهم في السنوات اللاحقة للتخفيض وهو ما يؤدي لهدر المال العام، علاوة على ذلك عدم مقدرة الحكومة والجهات الرقابية والتشريعية من تقييم أداء الحكومة ومؤسساتها في تحقيق أهدافها وماهية التكلفة الفعلية للخدمات التي تقدمها، وبالتالي تضييع فرص التنمية الحقيقية للدولة.

وتأسيسًا على ما سبق اتجهت عدد من دول العالم نحو تغيير أسلوب إعداد الموازنة والاتجاه نحو تبني موازنة البرامج والأداء كبديل لموازنة البنود، لما لها من فوائد تفتقدها الموازنة التقليدية، حيث تمتاز موازنة البرامج والأداء بتبويب الموازنة وفق البرامج الحكومية الواجب تحقيقها خلال السنة ثم تقييم أداء الحكومة بالاستناد على مدى قيامها بتنفيذ هذه البرامج من خلال التركيز على ما يجب على الحكومة ومؤسساتها القيام به من خطط وبرامج ومشروعات، وتقديم التفسيرات لما يتم فعله في استخدام الموارد ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء كل نفقة تستخدمها الحكومة، وما حجم تأثيرها على الخطة أو البرنامج الموضوع لعملية التنمية (الأزرق وجهان،2018).

وانطلاقًا من نص إعلان ليما على أنه "عند الاقتضاء: تضع الأجهزة العليا للرقابة معلوماتها الدقيقة والمتخصصة على ذمة البرلمان والإدارة في شكل آراء خبيرة، بما في ذلك مواقفها من مشاريع القوانين وغيرها من اللوائح المالية. وتكون السلطات الإدارية مسؤولة وحدها عن قبول أو رفض مثل هذه الآراء الخبيرة"(الإنتوساي، 1998، ص12). فإن هذه الدراسة جاءت لمعرفة وجهات نظر العاملين المتخصصين بديوان المحاسبة الليبي باعتباره أحد الآراء الخبيرة لمدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء ومعرفة أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول لغرض إنجاحها، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تركزت في طرح التساؤلات الآتية:

1- ما مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء؟

2- ما أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية؟

وتم تجزئة التساؤل الثاني للتساؤلات الفرعية الآتية:

1.2- ما أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات البيئة الإلكترونية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية؟

2.2- ما أهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على المتطلبات التشريعية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية؟

3.2- ما أهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على المتطلبات الإدارية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية؟

4.2- ما أهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على متطلبات الموارد البشرية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والاداء بالمؤسسات الحكومية؟

5.2- ما أهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على متطلبات النظام المحاسبي للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والاداء بالمؤسسات الحكومية؟

3.1- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في الآتي:

- دراسة مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول لموازنة البرامج والأداء بديلاً عن موازنة البنود والاعتمادات التي خلقت مشكلة منذ بداية تأسيس الدولة الليبية والمتمثلة في إن موازنة البنود تهتم بتطبيق مستوى واحد من الرقابة ألا وهو الرقابة المالية دون الاهتمام بالرقابة على الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام وهو ما لا يساعد على القياس السليم لنتائج النشاط بالمؤسسات الحكومية إضافة إلى إنها لا تفصح بعدالة عن تكلفة الأنشطة والبرامج التي تقدمها المؤسسات الحكومية، وبالتالي لا تسمح بتقييم وتحسين الأداء الحكومي في القطاع العام.

- معرفة أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية.

- استغلال خبرة ديوان المحاسبة الليبي باعتباره مصدرًا موثوقًا للتبصر المستقل والموضوعي لدعم التغيير المفيد في القطاع العام، وذلك من خلال معرفة رؤى العاملين المتخصصين بالديوان في مناصرة إصلاحات القطاع العام من خلال التحول نحو موازنة البرامج والأداء.

- حث الدول الأعضاء في منظمتي الإنتوساي والآربوساي على مشاركة تجاربهم السابقة للرقابة على عملية التحول إضافة لإبراز أهمية إصدار دليل توجيهي لإرشاد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة على الحكومات والمؤسسات الخاضعة لها التي تسعى للتحول نحو موازنة البرامج والأداء بديلاً عن موازنة البنود في إعداد الموازنة.

4.1- أهداف الدراسة:

- معرفة مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء.

- إيضاح مدى أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية.

5.1- فرضيات الدراسة:

H1: توجد حاجة بالمؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء.

H2: توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية.

H2.1- توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات البيئة الإلكترونية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية.

H2.2- توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة في الرقابة على المتطلبات التشريعية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية.

H2.3- توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة في الرقابة على المتطلبات الإدارية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية.

H2.4- توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة في الرقابة على متطلبات الموارد البشرية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والاداء بالمؤسسات الحكومية.

H2.5- توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة في الرقابة على متطلبات النظام المحاسبي للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والاداء بالمؤسسات الحكومية.

6.1- الدراسات السابقة:

دراسة (شقفة، 2021) تمثلت أهداف الدراسة في قياس توافر متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء في المؤسسات الحكومية بقطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، بحيث تم إجراء مسح شامل على مجتمع الدراسة، وأشارت النتائج إلى توفر المقومات التكنولوجية في المؤسسات الحكومية لتطبيق موازنة البرامج والأداء في حين لم تتوفر المتطلبات المحاسبية والأنظمة الإدارية والبشرية لتطبيقها على الرغم من توفر إجراءات فعالة للضبط الداخلي.

دراسة (محمد وجمعة وسليم، 2019) هدفت الدراسة إن عملية إعداد الموازنة العامة في العراق وفق أسلوب موازنة البنود، يطغى عليه عدم ترشيد الإنفاق وسوء توزيع الموارد، والهدر الكبير في الأموال المخصصة، وعليه لابد من التحول إلى أسلوب موازنة البرامج والأداء والذي يسهم في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بصورة متطورة لمعالجة العجز الحاصل فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل الجوانب العلمية ذات الصلة بإعداد الموازنة المقترحة وما لها من دور كبير في توفير المعلومات المحاسبية والإدارية ذات الأهمية في التخطيط والرقابة على أنشطة وبرامج الحكومة من خلال إجراء دراسة تطبيقية لموازنة البرامج والأداء في دائرة صحة الأنبار، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن استخدام هذا النوع من الموازنات يعمل على توفير المعلومات المحاسبية والإدارية بصورة أكثر دقة والتي يمكن استخدامها في عملية التخطيط والرقابة ومن ثم تقييم الأداء للوحدات الحكومية، وترشيد وضغط النفقات العامة من خلال التخطيط الدقيق لتكاليف كل نشاط وبرنامج من أجل تقليل الهدر في المال العام وبالتالي تقليل عجز الموازنة بالعراق.

دراسة (الفسفوس وجبر، 2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على أسلوب إعداد موازنة البرامج والأداء في الأردن بشكل عام، وفي وزارة التعليم العالي الأردنية على وجه التحديد، كما هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي واجهت عملية التطبيق، وتحديد متطلبات النجاح لموازنة البرامج والأداء، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من موازنة البنود وموازنة البرامج والأداء تسهم في تحقيق الرقابة على الأداء بوزارة التعليم العالي في المملكة الأردنية، كما أن عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء تواجه صعوبات متعددة وبدرجة مرتفعة بالإضافة إلى أنه هناك عدد من المتطلبات التي يجب تطبيقها لزيادة فرص نجاح عملية التحول.

دراسة (أبو خريص وبعرة، 2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود صعوبات ومعوقات تحول دون تطوير النظام المحاسبي للتحول لموازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية الليبية، وذلك من خلال تجميع الحقائق والمعلومات، والآراء المطروحة من الدراسات السابقة والأبحاث والرسائل العلمية والتوصيات والإصدارات الدولية والمهنية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم مرونة قانون النظام المالي للدولة ولوائحه التنفيذية وأي قرارات أو منشورات مالية، مما تخلق صعوبة وعائقًا كبيرًا نحو تطوير النظام المحاسبي في الوحدات الإدارية الحكومية، مع استخدام الأساس النقدي الذي ينتج عنه عدم تحميل كل سنة بمصروفاتها وإيراداتها الحقيقية، واقتصار دور نظام الرقابة الداخلية على الرقابة على الصحة القانونية للصرف فقط، كما اضافت نتائج التحليل الإحصائي أيضًا إلى دراسة

مدى إمكانية تطوير وتعديل التشريعات المتمثلة في قانون النظام المالي للدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية بحيث يقضي باتباع أساس الاستحقاق ليتوافق مع متطلبات تطوير النظام المحاسبي للتحول نحو موازنة البرامج والأداء.

دراسة (صالح، 2015) هدفت الدراسة إلى رؤية تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء المحاسبي والإداري والوظيفي وذلك بالتطبيق على الوحدات الحكومية في مدينة الباحة بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال توجيه استبانة لعينة طبقية متكونة من 50 مفردة، وقد أشارت النتائج إلى: أن تطبيق موازنة البرامج والأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة الأداء المحاسبي والأداء الإداري والأداء الوظيفي من خلال تحقيق كفاءة مبدأ محاسبة المسؤولية وتطبيق معايير المحاسبة الحكومية وتحديد الأهداف العامة بالنسبة للأداء المحاسبي، وزيادة كفاءة وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل الإداري بالوحدات الحكومية بالنسبة للأداء الإداري، إضافة إلى تحقيق كفاءة الأداء الوظيفي من خلال ربطه بمعدلات ومعايير الإنجاز، إضافة لإسهام تطبيقها في تحليل الانحرافات واستخدامها كوسيلة لتقويم الأداء الوظيفي بالوحدات الحكومية.

من خلال العرض الموجز للدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تتميز ببعض الخصوصية عن الدراسات السابقة في الآتي:

1- إن الدراسة الحالية تدرس مدى الحاجة للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء في المؤسسات الحكومية الليبية، على عكس الدراسات السابقة التي لم تدرس هذا الأمر.

2- خصوصية مجتمع الدراسة التي استهدفته الدراسة حيث يعد الديوان مصدر للتبصر المهني المستقل في العمل الرقابي وفي تقديم الاستشارات الفنية للسلطات التشريعية العليا، وللحكومة وغيرهم.

3- تطرقت الدراسة إلى عرض أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول نحو موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية.

7.1- تقسيمات الدراسة:

قسمت الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة تضمن المحور الأول الإطار العام للدراسة أما المحور الثاني فخصص لعرض الإطار النظري للدراسة أما المحور الثالث فتطرق لعرض الجانب العملي للدراسة، وأخيرًا المحور الرابع تناول أهم النتائج والتوصيات إضافة لآفاق الدراسات المستقبلية المقترحة.

المحور الثاني- الإطار النظري

2.1- مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة على إنها "جداول تتضمن أرقام تقديرية للنفقات والإيرادات العامة لسنة مقبلة وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة" (طاقة، العزاوي، 2010، ص. 22).

كما عرفت أيضًا على أنها "خطة مالية، سنوية، للسلطة المركزية، تصدرها السلطة التشريعية، بقانون، يفوض السلطة التنفيذية مسبقًا بالإنفاق وفق أحكامه، ويلزمها بتحصيل الإيرادات ضمن الأحكام والأساليب المبينة فيه، وذلك سعيًا لتحقيق أهداف الدولة وأولويتها" (احمرو، 2003، ص ص. 65-66).

كما يمكن تعريف الموازنة العامة حسب كل مفهوم كالآتي (السيابي، 2013):

المفهوم الاقتصادي- هي أداة يتم من خلالها ضبط معدلات التضخم أو الكساد الاقتصادي على مستوى الدولة.

المفهوم التخطيطي- هي أداة للتخطيط المالي والاقتصادي.

المفهوم القانوني- هي مجموعة إجراءات وأحكام قانونية تنظم مالية الدولة وتصدر بموجب قانون.

المفهوم السياسي- هي أرقام يتم إعدادها ومناقشتها بين السلطة التشريعية والتنفيذية وفق ضوابط وتعليمات محددة.

المفهوم الرقابي- هي أحد أدوات السلطة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من خلال تقييم مدى التزام الحكومة بالاعتمادات المخصصة لصرفها خلال الفترة المحددة.

المفهوم المحاسبي- هي أرقام حسابية تشمل النفقات والإيرادات خلال فترة زمنية محددة.

من خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة أن الموازنة العامة هي:

- ✓ خطة سنوية تخص السنة اللاحقة فقط للسنة المعتمد فيها.
- ✓ لا تكتسب الصبغة القانونية مالم تعتمد من الجهة التشريعية.
- ✓ تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- ✓ تعد معيار للرقابة والمسائلة والمحاسبة لتقييم أداء الحكومة.

2.2- قواعد الموازنة العامة:

هناك عدد من القواعد التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة، وهي (احمرو، 2003):

- **قاعدة سنوية الموازنة:** يقصد بهذه القاعدة أن الموازنة تخص سنة واحدة فقط، وأن قانون الموازنة يسري على نفس الفترة، وبالتالي فإنه يتم إلغاء كافة الاعتمادات أو المخصصات غير المستعملة في نهاية السنة بحيث تقوم المؤسسات الحكومية بإرجاع هذه البواقي للمصرف المركزي للدولة.
- **قاعدة وحدة الموازنة:** معنى هذه القاعدة أن تُضمن إيرادات الدولة ونفقاتها ضمن وثيقة واحدة تسمى بمشروع الموازنة، ولا تعد هذا المشروع موازنة قانونية حتى يتم عرضها على السلطة التشريعية لإقرارها وبالتالي اكتساب صفة القانونية عليها.
- **قاعدة الشمولية:** تقضي هذه القاعدة على أن تشمل الموازنة العامة كافة الإيرادات والنفقات مهما تعددت مصادرها واختلفت أنواعها.
- **قاعدة شيوع الموازنة أو عدم تخصيص الإيرادات:** المقصود بهذه القاعدة هو أن تجمع الإيرادات العامة كافة دون تمييز مصادرها لتغطي النفقات العامة، وبالتالي عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، إلا أنه في التطبيق العملي لهذا المبدأ يوجد بعض الاستثناءات.
- **قاعدة تخصيص النفقات:** وبموجب هذه القاعدة يمنع نقل أي مبلغ من باب إلى باب آخر إلا وفق إجراءات معينة ينص عليها القانون المالي للدولة، ويطبق هذا الإجراء الذي ينص عليه هذا المبدأ حتى مع وجود وفر في أحد الأبواب وكان الباب الآخر في حالة عجز.

- **قاعدة توافق أهداف الموازنة مع الأهداف التنموية للدولة:** تقضي هذه القاعدة أن الموازنة العامة للدولة تعد انعكاسًا للأهداف التنموية التي تسعى الدولة لتحقيقها وبالتالي فإنه ترصد المبالغ في الموازنة تماشيًا مع الأهداف المحددة سلفًا.
- **قاعدة توازن الموازنة:** تشير هذه القاعدة بضرورة تخفيض النفقات إلى الحد الأدنى الذي يسمح بتساوي نفقات الدولة مع إيراداتها ولا يسمح التوازن بوجود عجز أو اللجوء إلى الاقتراض، إلا أن الفكر الاقتصادي المعاصر يدافع عن عدم التوازن الموازنة ويقلل من مخاطر الاقتراض والإصدار النقدي.

3.2- أهمية الموازنة العامة:

للموازنة العامة أهمية بالغة للسلطة التشريعية والتنفيذية وللمواطنين بوجه عام، وللتوضيح أكثر حول أهمية الموازنة نذكر النقاط الآتية (عصفور، 2008):

1- الموازنة العامة ذات أهمية بالغة للسلطة التشريعية وللسلطة التنفيذية وللمواطنين بوجه عام، فهي بمثابة خطة عمل للمؤسسات الحكومية التي تتكون منها السلطة التنفيذية للسنة المالية القادمة.

2- تعمل على توفير المبالغ اللازمة لسير العمل في القطاع الحكومي وفي تقديم الخدمات للمواطنين.

3- تساعد في تحديد المسؤولية عن تنفيذ المشاريع.

4- تستخدم كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

5- تستخدم كأداة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه البلاد كالكساد الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والتضخم وغيرها.

4.2- مفهوم موازنة البنود والاعتمادات:

تعد موازنة البنود من أقدم الموازنات الحكومية في العالم، واطلق عليها موازنة البنود لأنها تركز على بنود الموازنة وما يتم رصده لها في الاعتمادات والتقيد برصيد هذه البنود عند الانفاق، كما يُطلق عليها أيضًا بالموازنة الجزئية أو المتزايدة جزئيًا أو المتدرجة بسبب تضمين نفقات وإيرادات السنة الماضية أو متوسط

السنوات السابقة كأساس لتقدير الإيرادات والنفقات للسنوات المقبلة كما أن نفقاتها فالغالب تزداد باستمرار وبمعدلات طفيفة (محمد وجمعة وسليم، 2019، ص3).

وتنطلق بنية هذه الموازنة على أساس أن النفقات العامة تصنف تصنيف إداري بحيث توزع في شكل اعتمادات أو مخصصات على الوزارات أو القطاعات التي تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة، ثم تصنف هذه المبالغ التي تخصص لكل مؤسسة تصنيف نوعي حسب الغرض من النفقة ويطلق عليها بنود الإنفاق أو مواد الإنفاق، ونتيجة لأن المشتريات تكون متشابهة لدى كافة المؤسسات الحكومية فإن بنود الإنفاق تكون فالغالب متشابهة أيضًا (يونس، 2020).

وتقوم هذه الموازنة على تقييد الإيرادات والنفقات دون وجود أية خطة اقتصادية واضحة أو وجود جدوى تنموية، كما أن المؤسسات الحكومية في هذا النوع من الموازنات تأخذ موقف دفاعي من المساءلة بزيادة حجم التقديرات للنفقات عبر السنوات سواء أكانت تتطلب فعلاً هذه النفقات أم لا، كما أنها تقوم بعملية عكسية لتقدير الإيرادات حتى لا يتم محاسبتها عن أسباب عدم تحصيلها للإيرادات.

5.2- مزايا موازنة البنود:

توجد عدد من المزايا التي تمتاز بها موازنة البنود ومنها (عصفور، 2008):

1- وجود نماذج واضحة لإعداد الموازنة: حيث صممت أغلب نماذجها المستخدمة بشكل يساعد على تجميع البيانات.

2- سهولة إعداد الموازنة: حيث تؤخذ الايرادات والنفقات للسنة السابقة وتضاف أو تخفض منها نسبة مئوية معينة.

3- إحكام الرقابة على صرف الأموال: حيث تعمل على توزيع الاعتمادات على بنود الموازنة، وتحديد أنواع النفقات التي يمكن إنفاقها من كل بند، وعدم السماح للمؤسسات الحكومية بتجاوز هذه المخصصات إلا باستثناءات محددة ومعروفة.

4- سهولة تحديد المسئولية عن الانفاق: حيث يعد المدير الإداري في أية مؤسسة حكومية مسؤولا عن جميع النفقات المعتمدة لإدارته أو مصلحته.

6.2- عيوب موازنة البنود:

توجد العديد من العيوب التي تصاحب تطبيق موازنة البنود من حيث عدم ربط خطط التنمية بالموازنة، إضافة لضعف عملية الرقابة على المشتريات كما لا تدعم قيادات المؤسسات الحكومية بالتخلي عن الروتين وأعمال الإجراءات وتبني فلسفة الأداء أو الإنجاز الفعلي كما أنها لا تستخدم فيها المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد التي تبنى عليها القرارات المهمة عند تخصيص الاعتمادات على أوجه الإنفاق الحكومي على عكس موازنة البرامج والأداء. بالإضافة لعجزها عن قياس معدلات كفاءة المؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها (الأزرق وجهان، 2018)

ونتيجة للعيوب السابق ذكرها قامت عدد من دول العالم بالتحول نحو موازنة البرامج والأداء للتغلب على هذه العيوب.

7.2- مفهوم موازنة البرامج والأداء:

ماهية إلا تبويب لحسابات الموازنة يُعطى فيها الأهمية والتركيز على البرامج الحكومية وما تقوم به من أعمال وليس ما تشتريه من سلع وخدمات. أي أنها تركز على الهدف بعينه وليس على وسائل تحقيق هذا الهدف، ومعنى ذلك أن اهتمام موازنة البرامج والأداء ينصب على التكلفة الإجمالية لبرنامج معين بغض النظر عن الوحدات المشاركة في تنفيذه (كامل، 2008).

كما تعرف بأنها "تقسيم أهداف الخطة العامة للدولة إلى برامج وأنشطة محددة يتم تنفيذها بخطة مبرمجة بزمن محدد وبتكاليف محددة وبمسؤولين محددين لمتابعة البرنامج أو النشاط، على أن يتم قياس الأداء في ذلك البرنامج أو النشاط في نهاية المدة المبرمجة" (شقفه، 2021، ص. 55).

8.2- مزايا موازنة البرامج والأداء:

هنالك بعض المزايا التي يوفرها تطبيق موازنة البرامج والأداء، ومنها (صالح، 2015، ص.93؛ الأزرق وجهان، 2018، ص ص. 89-90):

1- تعتمد على تبويب النفقات إلى برامج والبرامج لمشروعات والمشروعات إلى أنشطة وتحديد المؤسسات الحكومية.

2- تعد أداة فعالة لدى السلطة التشريعية في تقييم أداء الحكومة.

3- تسهم في توزيع الامكانات المالية للدولة بتكلفة أقل من موازنة البنود.

4- التركيز على إعادة توزيع الأولويات أكثر من الزيادة في الإنفاق الحكومي.

5- تحديد معدلات الأداء لكافة الأنشطة واستخدام مؤشرات إحصائية واضحة.

6- تسهم البيانات المتحصل عليها في خدمة الخطط التنموية والإصلاح الاقتصادي طويل الأجل.

7- تقوم على أساس الإدارة العلمية، من حيث دراسة العمل ومحاسبة التكاليف ووضع التكاليف المعيارية للبرامج بحيث يمكن استخدامها لقياس كفاءة الأداء.

8- تسهم في التعرف على الأنشطة المتعارضة والعلاقات المتشابكة بين أنشطة المؤسسات الحكومية؛ نتيجة للوصف الدقيق لها في الموازنة.

9- تمتاز باللامركزية والمرونة في التطبيق والواقعية.

9.2- العيوب المصاحبة لموازنة البرامج والأداء

تتمثل العيوب المصاحبة لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الآتي (أبوخريص وبعرة، 2018، ص. 198):

1- يحتاج تطبيقها إلى موظفين مؤهلين وعلى درجة عالية من الكفاءة والخبرة.

2- ارتفاع تكلفة تطبيقها نسبيًا.

3- تركيزها على المشاريع قصيرة الأجل.

4- صعوبة تقبل الجهاز الإداري والمالي للتغير ومقاومته.

10.2- أسباب التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء:

توجد عدد من الأسباب التي تدفع بالتحول نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء لتكون بديلاً عن موازنة البنود ومنها (الفسفوس وجبر، 2018، ص. 448؛ أبوخريص وبعرة، 2018، ص. 201).

- محدودية موارد الدولة، حيث تعاني معظم الدول من محدودية مصادر الدخل وبالتالي تم تبني موازنة البرامج والأداء باعتبارها أكثر الوسائل نجاعة في تحقيق أهداف الدولة من خلال هذه الموارد.
- عدم مسايرة أنواع ومحتويات التقارير الموجودة في موازنة البنود والاعتمادات للتطورات الحاصلة حاليًا خاصة بعد إدخال تكنولوجيا المعلومات في العمل الإداري.
- الرغبة في التركيز على النتائج والمخرجات عوضًا عن التركيز على المدخلات.
- إدخال أساليب الإدارة العلمية في المجال الحكومي.
- إمكانية إحكام الرقابة الفعالة على عمليات البيع والشراء الحكومية من خلال الوسائل التكنولوجية والرقابة السابقة دون الحاجة لاستخدام موازنة البنود لذلك.
- إنشاء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة منفصلة عن جهاز الموازنة العامة – وزارة المالية، وتكون هذه الأجهزة مستقلة وتتبع الجهات التشريعية بالدولة، مما أسهم في تخفيف الضغط الواقع على وزارة المالية.
- الحاجة لتوفير بيانات سليمة يمكن الاعتماد عليها في إعداد خطط وبرامج السنوات القادمة.
- الرغبة في تحقيق التكامل بين الخطط الموضوعة والموازنة العامة، من خلال تضمين هذه الخطط في الموازنة ومتابعة تنفيذها بشكل أدق والرقابة عليها.

وللتوضيح أكثر بين الأوجه المختلفة بين موازنة البنود والاعتمادات وموازنة البرامج والأداء يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (1) مقارنة بين موازنة البنود والبرامج والأداء

أوجه المقارنة	موازنة البنود والاعتمادات	موازنة البرامج والأداء
التركيز	المدخلات	المخرجات
أساس تصنيف النفقات	جهة الإنفاق	الأهداف والبرامج
الهدف	الاقتصاد	الفعالية
البعد الزمني لتحديد القيمة	الماضي	المستقبل
المهارة المطلوبة	مسك الدفاتر والمراجعة	التخطيط والتحليل

القاعدة الفكرية	المحاسبة والمراجعة	الاقتصاد ونظرية النظم

المصدر: (رضوان، 2000، ص. 140) بتصرف الباحث

11.2- الموازنة العامة في ليبيا:

تتبع الدولة الليبية موازنة البنود والاعتمادات كأساس لإعداد الموازنة، بحيث تعد كالآتي (الأزروق، جهان،2018):

- يتم إعداد الموازنة العامة في ليبيا للسنة اللاحقة وفق المصروفات الفعلية للسنوات السابقة مضافًا إليها نسبة مئوية بالزيادة أو النقصان.
- تبوب الموازنة في الدولة الليبية إلى مجموعة من القطاعات وفق بنود نمطية تظهر أوجه الإنفاق النهائي.
- تصنف النفقات إلى خمسة أبواب رئيسة وهي، الباب الأول المرتبات وما في حكمها، الباب الثاني النفقات التسييرية والتشغيلية، الباب الثالث مشروعات وبرامج التنمية وإعادة الإعمار والتنمية، الباب الرابع نفقات الدعم وموازنة الأسعار، أما الباب الخامس خصص للطوارئ.
- ترسل التقديرات الخاصة بالموازنة إلى اللجنة المالية لمناقشتها وإقرار التقديرات النهائية قبل اعتمادها.
- لا تظهر الموازنة أية مقاييس أو وحدات نمطية أو معيارية لقياس الأداء.

المحور الثالث- الجانب العملي

تناول هذا الجزء من الدراسة عرض منهج الدراسة وأداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ومن ثم عرض حدود الدراسة ومن ثم عرض الأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل البيانات، وأخيرًا اختبار الفرضيات للوصول إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

1.3- منهج الدراسة:

تماشيًا مع طبيعة مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فإن المنهج المتبع في إعداد الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، بسبب دوره في وصف وتحليل المشكلة من وجهة نظر المبحوثين ودون أن يكون لمعد الدراسة أي دور في توجيه أو دفع النتائج لأي اتجاه يرغبه، وهو ما يعني التفرقة بين رؤية الباحث الشخصية وبين رؤى عينة الدراسة. أما في الجانب العملي تم الاعتماد على حزمة تحليل البيانات للعلوم الاجتماعية SPSS.26 لتحليل أداة الدراسة.

2.3- أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وبناء على طبيعة البيانات الأولية اللازمة وطبيعة المنهج المتبع فيها، تم بناء وتطوير استبانة خاصة بالدراسة، وقد انطوت عملية التطوير على عدد من الخطوات حتى وصلت إلى صيغتها النهائية، وتمثلت هذه الخطوات في الآتي:

1- الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها (ينظر على سبيل المثال: أبوخريص وبعيرة،2018؛ الحلو، 2017).

2- قام الباحث بإعداد عدد من الفقرات، حيث قام بمراجعتها للتأكد من موضعيتها وتغطيتها لكافة جوانب وأبعاد المشكلة وأهدافها الرئيسة ليتم اعتمادها.

3- تم عرض الاستبانة للتحكيم من خلال إرسالها لعدد من المحكمين من تخصص المحاسبة للتأكد من تغطيتها وشمولها لجوانب الموضوع كافة، وإبداء أية ملاحظات حولها.

4- استلام تعديلات المحكمين والتشاور معهم حول أهمية هذه التعديلات، ومن ثم اعتماد الاستبانة بصيغتها النهائية والمدرجة بالملحق (1).

5- توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية لجمع البيانات لغرض احتساب الصدق والثبات، قبل الاعتماد عليها بشكلها النهائي هذا وقد جزئت أداة الدراسة إلى قسمين رئيسيين وهما:

القسم الأول: ويحتوي على الخصائص التعريفية لعينة الدراسة المؤلفة من المشاركين (المعلومات الديموغرافية عن الأفراد)، وتكون هذا القسم من متغيران.

القسم الثاني: يمثل محاور الدراسة، وتكون هذا القسم من محورين بحيث تضمن المحور الأول عشرون فقرة، أما المحور الثاني فتضمن أحد وثلاثون فقرة.

3.3- مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصر مجتمع الدراسة على جميع العاملين الحاملين لصفة مراجع في الإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي داخل مدينة طرابلس، أما بالنسبة لعينة الدراسة فتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الأعضاء والموظفين الفنيين الماليين العاملين ضمن الكادر الوظيفي بالإدارة العامة للديوان، هذا وتمثل العدد الإجمالي لعينة الدراسة في (50) مفردة.

4.3- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمثلت في استقصاء آراء العاملين التابعين للإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي في مدينة طرابلس.

الحدود الزمانية: تمثلت في الفترة التي تم فيها توزيع الاستبانة والتي شملت من أول شهر فبراير إلى نهاية شهر يونيو لسنة 2021م.

الحدود الموضوعية: لا تشمل سوى استقصاء أراء العاملين التابعين للإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي في مدينة طرابلس ودون استقصاء أراء غيرهم من إدارات الفروع أو الأجهزة الرقابية الأخرى.

5.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS.26** وفيما يأتي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات المجمعة بواسطة أداة الدراسة:

1- تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والحدود العليا) المستخدمة في الدراسة، تم حساب المدى (5-1)=4، وتم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة أي (5/4)= 0.8، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول (2) يوضح طول الفترات كما يأتي:

جدول (2) مقياس ليكرت الخماسي

الفترة (متوسط الفترة)	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
التقدير	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه فقرات المحاور التي تتضمنها أداة الدراسة.

3- استخدم المتوسط الحسابي **Mean** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، كما يفيد أيضًا في ترتيب الفقرات حسب أهميتها وفقاً لأعلى متوسط حسابي.

4- استخدم الانحراف المعياري **Standard Deviation** للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كانت قيمة الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فمعناه عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

5- استخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاستبانة.

6- استخدم اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات الاستبانة.

7- تم استخدام اختبار كولومجروف – سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث يعتبر هذا الاختبار مهم عند استخدام الاختبارات المعلمية.

8- استخدم اختبار **T** لمتوسط عينة واحدة **One Simple T Test** لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"، كما استخدم في اختبار الفرضيات.

1.5.3- صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995) كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون بشكل مفهوم لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001، ص 179)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين (الصدق الظاهري، الصدق البنائي للاستبانة) وهي:

أولاً- الصدق الظاهري للاستبانة:

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين في تخصص المحاسبة.

ويوضح الملحق (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم الاستبانة، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة الفقرات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة الفقرات ومدى مناسبة كل فقرة للمحور المنتمية إليه، ومدى كفاية الفقرات لتغطية متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة الفقرات أو حذفها، أو إضافة فقرات جديدة للاستبانة، وكذلك إبداء آرائهم بخصوص البيانات التعريفية (الخصائص الشخصية للمبحوثين)، ونوع المقياس المستخدم في الاستبانة، وتركزت توجيهات المحكمين في الغالب على ضرورة حذف بعض الفقرات وإضافة فقرات جديدة.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمين تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض الفقرات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

ثانيًا- صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق لمحاور الاستبانة، على عينة استطلاعية متكون من 20 مفردة، استبعدت من التحليل وذلك لغرض حساب معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للمحاور، هذا وقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، وتبين من الجدول (3) أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3) الصدق البنائي لجميع المحاور

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول لموازنة البرامج والأداء	.907**	.000
2	أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول (البيئة الإلكترونية، التشريعية، الإدارية، الموارد البشرية، النظام المحاسبي)	.953**	.000

الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01**

2.5.3- ثبات فقرات الاستبانة:

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستعطي نفس النتيجة لو تم تكرارها تحت نفس الظروف أو الشروط، أو بعبارة أخرى تعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات وفي فترات زمنية مختلفة. ولاحتساب قيمة الثبات تم اختباره بطريقة ألفا كرونباخ.

جدول (4) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول لموازنة البرامج والأداء	20	0.900
الثاني	أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول (البيئة الإلكترونية، التشريعية،	31	0.846

	الإدارية، الموارد البشرية، النظام المحاسبي)		
جميع المحاور		51	0.941

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين (0.846–0.900) من محاور الاستبانة، كما كانت قيمة ألفا كرونباخ للمحاور كافة (0.941) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع.

6.3- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف 1-Sample K-S):

تم إجراء هذا الاختبار لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعد هذا الاختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا، ويوضح الجدول (5) نتائج الاختبار حيث يلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وهو ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (5) اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	الحاجة للتحول لموازنة البرامج والأداء	20	0.918	0.369
الثاني	أهمية دور الديوان في الرقابة على متطلبات عملية التحول (البيئة الإلكترونية، التشريعية، الإدارية، الموارد البشرية، النظام المحاسبي)	31	1.102	0.175
جميع المحاور		**51**	**1.07**	**0.200**

7.3- - تحليل نتائج الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

جاءت نتائج تحليل الخصائص الشخصية لمفردات عينة الدراسة كالآتي:

جدول رقم (6) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	44	%88
أنثى	6	%12
المجموع	**50**	**%100**
الصفة الوظيفية	**التكرار**	**النسبة المئوية**
عضو	20	%40
موظف فني	30	%60
المجموع	50	%100

بالاطلاع على الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتي:

- **الجنس:** بلغت النسبة المئوية للذكور (88%) بينما بلغت النسبة المئوية للإناث (12%)، وهو ما قد يعطي إشارة إلى أن النسبة الأكبر من العاملين كمراجعين بالديوان هم من الذكور.

- **الصفة الوظيفية:** بلغت النسبة المئوية للمراجعين الحاملين لصفة عضو (20%) بينما بلغت النسبة المئوية للموظفين الفنيين (60%) وهو ما يدل على وجود تنوع في الآراء وعدم حصرها في فئة واحدة.

8.3- اختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية:

أولاً- اختبار الفرضية الأولى: "توجد حاجة بالمؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء".

من خلال التمعن في الجدول (7) يتضح أن الفقرة (19) هي من أكثر الفقرات أهمية إذ جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.30) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري وقدره (0.894) ومستوى دلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). كما يتبين أن أقل فقرة أهمية حسب المتوسط الحسابي هي الفقرة (12) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.51) وهو أكبر من قيمة المتوسط

الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (1.06) ومستوى دلالة بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي فإن هذه الفقرة مقبولة من قبل مفردات عينة الدراسة، وللتوضيح أكثر يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (7) اختبار فقرات الفرضية الأولى

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
إن الموازنة العامة حسب البنود والاعتمادات:						
1	لا توضح ما إذا كانت النفقات قد حققت الهدف من وراء إنفاقها أم إنها مجموعة نفقات تم صرفها وانتهى الأمر	4.30	0.508	17.9	0.000	2
2	تعيق من تقدير النفقة الكلية لوظائف الحكومة	3.87	0.725	8.46	0.000	17
3	لا تمكن من تحديد حجم الانفاق الكلي على مشروع معين يشترك في تنفيذه أكثر من جهة حكومية في نفس الوقت ولكل منها اعتمادها الخاص بها	4.00	0.763	9.16	0.000	11
4	تحصر مسؤولية متخذي القرار بدرجة الالتزام بالقوانين واللوائح المالية دون الاهتمام بالجودة أو حجم الخدمات المقدمة	3.93	0.944	6.95	0.000	13
5	تزيد من صعوبة عملية رقابة ومتابعة البنود، نتيجة للزيادة المستمرة في النشاط والإنفاق الحكومي	3.85	0.935	6.41	0.000	18
6	تعمل على ضغط الانفاق دون ترشيده فموازنة البنود لا تهتم بالكفاءة والفعالية وإنما تهتم بتخفيض المخصصات المرصودة للبنود وعليه لا يوجد ربط بين المدخلات والمخرجات	3.89	0.847	7.41	0.000	15

7	تزيد من الضغوط السياسية والمساومات في تخفيض الموارد أو زيادة المخصصات دون الاستناد على أسس علمية وأهداف محددة مسبقًا	4.02	0.828	8.61	0.000	9
8	تزيد من فرص السرقة والإسراف لأنها لا تستخدم الهدف من الإنفاق في تخصيص الاعتمادات	4.18	0.833	9.94	0.000	6
9	تسبب في انفصال عملية اتخاذ القرار عن عملية إعداد الموازنة	4.20	0.790	10.6	0.000	5
10	تسبب ضعف في تشخيص المشاكل مما يمنع من تقديم الحلول لرسم السياسات والخطط الاقتصادية	4.10	0.714	10.8	0.000	7
11	تسبب في عدم القدرة على ربط الموازنة العامة بخطط التنمية حيث أن موازنة البنود لا تحقق الربط بين مصروفات الموازنة والأنشطة والبرامج التي يتم الانفاق عليها	4.00	1.00	7.00	0.000	10
12	تظهر كمية المشتريات والأموال المصروفة دون النظر في ملاءمتها للبرامج والأهداف التي تم الشراء من أجلها	3.51	1.06	3.36	0.000	20
13	تهتم بتطبيق مستوى واحد من الرقابة ألا وهو الرقابة المالية دون الاهتمام بالرقابة على الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام	3.87	1.01	6.06	0.000	16
14	لا تحقق وفرات في المبالغ المخصصة لدى الجهة بل على العكس تشجعهم على الإنفاق حيث يعتقدون بضرورة إنفاق كامل اعتماداتهم المخصصة سواء دعت الحاجة إليها أم لا حتى لا تخفض مخصصاتهم في المستقبل	3.73	0.952	5.39	0.000	19
15	لا تدعم قيادات المؤسسات الحكومية	3.93	0.658	9.97	0.000	12

	بالتخلي عن الروتين وأعمال الإجراءات وتبني فلسفة الأداء أو الإنجاز الفعلي في التقييم					
16	تظهر فقط مدى الالتزام بالاعتمادات المخصصة دون الاهتمام بما تم إنجازه بالأموال التي أنفقت وأولوية الأهداف التي أنفقت لأجلها	4.24	0.829	10.5	0.000	3
17	لا تستخدم فيها المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد التي تبنى عليها القرارات الهامة عند تخصيص الاعتمادات على أوجه الإنفاق الحكومي	4.22	0.823	10.41	0.000	4
18	لا تسمح بقياس معدلات كفاءة المؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها	3.89	0.918	6.84	0.000	14
19	لا تسهم في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسات الحكومية فهي تقوم بالصرف دون وجود خطط وأهداف واضحة تمكن مسؤولي الحكومة والأجهزة الرقابية من قياس الانحرافات عن الأهداف الموضوعة وتصحيحها	4.30	0.894	10.2	0.000	1
20	لا تظهر لمتخذي القرار مدى الإنجاز أو العائد المتوقع الذي يتحقق من تنفيذ البرامج التي صرفت عليها الأموال المخصصة	4.08	0.837	9.04	0.000	8

جدول (8) اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية
توجد حاجة بالمؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء	4.01	0.419	16.85	.000

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول بلغت (4.01) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.419) وقيمة T المحسوبة تساوي (16.85) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "**توجد حاجة بالمؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء**".

ثانيًا- اختبار الفرضية الثانية الرئيسة: "توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية".

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية:

من خلال التمعن في الجدول (9) يتضح أن الفقرة (3) هي من أكثر الفقرات أهمية إذ جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.96) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري وقدره (0.988) ومستوى دلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). كما يتبين أن أقل فقرة أهمية حسب المتوسط الحسابي هي الفقرة (5) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.56) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (1.16) ومستوى دلالة بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي فإن هذه الفقرة مقبولة من قبل مفردات عينة الدراسة، وللتوضيح أكثر يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (9) اختبار فقرات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات البيئة الإلكترونية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة توفر:						
1	بيئة إلكترونية تراعي معيار الاقتصادية في إنتاج المعلومات عبر مقارنة تكاليف توليد المعلومة والعائد المتوقع من استخدامها لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.56	1.01	3.90	0.000	5
2	بيئة إلكترونية تساعد على تقسيم عمل المؤسسات إلى برامج وأنشطة وفق متطلبات موازنة البرامج والأداء	3.66	1.23	3.76	0.000	4
3	بيئة إلكترونية تعالج التعقيدات التي من الممكن أن تواجه المؤسسات الحكومية بسبب التداخل بين أنشطتها ومسؤولياتها	3.96	0.988	6.86	0.000	1
4	بيئة إلكترونية تغطي كافة العمليات المتعلقة بالمؤسسة، لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.72	1.08	4.67	0.000	3
5	بيئة إلكترونية قادرة على التحليل والتخطيط للموارد الحكومية باستخدام الأساليب الكمية والإحصائية لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.56	1.16	3.40	0.001	6
6	بيئة إلكترونية مرنة تتلاءم مع التغيرات التطويرية المستقبلية لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.86	1.22	4.94	0.000	2
	المجموع	3.72	0.570	8.91	0.000	

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية بلغت (3.72) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.570) وقيمة T المحسوبة تساوي (8.91) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "**توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات البيئة الإلكترونية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية**".

2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية:

من خلال التمعن في الجدول (10) يتضح أن الفقرة (6) هي من أكثر الفقرات أهمية إذ جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.20) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري وقدره (0.832) ومستوى دلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). كما يتبين أن أقل فقرة أهمية حسب المتوسط الحسابي هي الفقرة (1) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.26) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (1.12) ومستوى دلالة بلغت (0.108) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي فإن هذه الفقرة مقبولة من قبل مفردات عينة الدراسة، وللتوضيح أكثر يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (10) اختبار فقرات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المتطلبات التشريعية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة توفر:						
1	لوائح وتشريعات تنظيمية توضح عقوبة مخالفة أي إجراء مالي يمارسه الموظف في المؤسسات الحكومية لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.26	1.12	1.63	0.108	6
2	لوائح تفسيرية وتنفيذية تمكّن الموظفين من فهم التشريعات العامة للدولة المرتبطة	3.56	1.19	3.30	0.002	4

	بالمجال المالي والرقابي لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
3	التشريعات واللوائح الداخلية التي تلزم موظفي المراجعة الداخلية بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الداخلية المتعارف عليها لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.64	0.920	4.91	0.000	3
4	التشريعات واللوائح الداخلية التي تضمن حصر تعيين المحاسبين والمراجعين الداخليين بأشخاص حاصلين على شهادات علمية متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.46	1.05	3.08	0.003	5
5	التشريعات واللوائح الداخلية التي تعطي حصانة للمراجع الداخلي الذي يبلغ عن وجود قصور أو تجاوز لإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة فرص نجاح علمية التحول	3.70	1.19	4.12	0.000	2
6	التشريعات واللوائح المالية الملاءمة لمتطلبات عمل بيئة موازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول	4.20	0.832	10.18	0.000	1
المجموع		3.63	0.622	7.23	0.000	

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية بلغت (3.63) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.622) وقيمة T المحسوبة تساوي (7.23) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول

الفرضية البديلة التي تنص على: "**توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المتطلبات التشريعية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية**".

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الثانية:

من خلال التمعن في الجدول (11) يتضح أن الفقرة (7) هي من أكثر الفقرات أهمية إذ جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.78) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري وقدره (1.05) ومستوى دلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). كما يتبين أن أقل فقرة أهمية حسب المتوسط الحسابي هي الفقرة (1) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.40) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (1.30) ومستوى دلالة بلغت (0.036) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي فإن هذه الفقرة مقبولة من قبل مفردات عينة الدراسة، وللتوضيح أكثر يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (11) اختبار فقرات الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المتطلبات الإدارية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة:						
1	قيام الجهاز الإداري باختيار وحدة قياس الأداء المناسبة لكل برنامج ونشاط وفق معايير علمية واضحة ومحددة لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.40	1.30	2.16	0.036	7
2	تحديد الأهداف من العمل الحكومي وتقسيمه إلى مجموعة من الوزارات وتحديد المؤسسات التي تشارك في تنفيذ أحد الأهداف	3.72	1.35	3.75	0.000	5
3	وجود المؤشرات الوطنية للمشاريع والبرامج لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.78	1.09	5.04	0.000	2
4	وجود توصيف دقيق للوظائف والواجبات والمسؤوليات المتعلقة بمهام كل وظيفة على حدة لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.78	1.01	5.42	0.000	3

5	وجود الخطط الاستراتيجية بحيث تتضمن تحديد الرؤية– الرسالة– القيم– الأهداف الاستراتيجية والإطار الزمني لتحقيقها لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.58	1.12	3.64	0.001	6
6	تحديد الأهداف والأنشطة وتصنيفها بشكل علمي ودقيق حسب الأولويات والأهمية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.72	1.03	4.93	0.000	4
7	تغيير الهيكلية التنظيمية حتى تتماشى مع موازنة البرامج لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.78	1.05	5.22	0.000	1
المجموع		3.68	0.767	6.26	0.000	

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الثانية بلغت (3.68) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.767) وقيمة T المحسوبة تساوي (6.26) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "**توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المتطلبات الإدارية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية**".

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسة الثانية:

من خلال التمعن في الجدول (12) يتضح أن الفقرة (2) هي من أكثر الفقرات أهمية إذ جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.18) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري وقدره (0.983) ومستوى دلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). كما يتبين أن أقل فقرة أهمية حسب المتوسط الحسابي هي الفقرة (4) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.82) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.896) ومستوى دلالة بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي فإن هذه الفقرة مقبولة من قبل مفردات عينة الدراسة، وللتوضيح أكثر يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (12) اختبار فقرات الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء ه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات الموارد البشرية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة:						
1	توفر المعرفة الدقيقة لدى العاملين بالأقسام المالية والمراجعة الداخلية عن موازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.92	0.965	6.73	0.000	3
2	أن يكون هناك العدد الكافي من العاملين المؤهلين بموازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول	4.18	0.983	8.48	0.000	1
3	توفر الثقافة لدى مدراء المؤسسات ومعرفة وإلمام شديدين بماهية موازنة البرامج والأداء ومراحل إعدادها وتنفيذها لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.88	0.939	6.62	0.000	4
4	تدريب الموظفين وتأهيلهم على موازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.82	0.896	6.46	0.000	6
5	إن تتوفر لدى العاملين القدرة على تصميم البرامج والأنشطة وفقًا لأهداف المؤسسات وترتيب أولوياتها لأغراض تخصيص الإنفاق الحكومي	3.84	0.997	5.95	0.000	5
6	أن تكون هناك جهة مسؤولة تضم عدد من الخبراء تقع على عاتقها تحديد المراحل والمتطلبات الخاصة بموازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.94	0.842	7.88	0.000	2
	المجموع	3.93	0.750	8.76	0.000	

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسة الثانية بلغت (3.93) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.750) وقيمة T المحسوبة تساوي (8.76) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "**توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات الموارد البشرية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية**".

5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسة الثانية:

من خلال التمعن في الجدول (13) يتضح أن الفقرة (2) هي من أكثر الفقرات أهمية إذ جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.08) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري وقدره (0.751) ومستوى دلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). كما يتبين أن أقل فقرة أهمية حسب المتوسط الحسابي هي الفقرة (3) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.52) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.931) ومستوى دلالة بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي فإن هذه الفقرة مقبولة من قبل مفردات عينة الدراسة، وللتوضيح أكثر يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (13) اختبار فقرات الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات النظام المحاسبي لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة:						
1	توفر الفعالية في الرقابة الداخلية لاكتشاف الأخطاء ونقاط الضعف في النظام المحاسبي لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.82	0.918	6.31	0.000	3
2	تعديل النظام المحاسبي ليشمل استخدام محاسبة التكاليف لزيادة فرص نجاح عملية التحول	4.08	0.751	10.16	0.000	1
3	وجود نظام قادر على توفير معلومات تعكس النتائج والأهداف في صورة تقارير شهرية أو	3.52	0.931	3.94	0.000	6

	فصلية					
4	تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة (GFS) بوصفه نظام قادر على تحديد التكاليف لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.78	0.932	5.91	0.000	4
5	وجود نظام قادر على توفير التقارير التي تربط بين الإنفاق المالي المخطط والفعلي لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.70	1.16	4.24	0.000	5
6	اتباع أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي كبديل عن الأساس النقدي؛ نتيجة لقصور الأخير في قياس تكلفة المخرجات لزيادة فرص نجاح عملية التحول	3.88	0.718	8.66	0.000	2
المجموع		3.79	0.477	11.79	0.000	

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسة الثانية بلغت (3.79) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي(0.477) وقيمة T المحسوبة تساوي (11.79) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "**توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات النظام المحاسبي للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية**".

– **اختبار الفرضية الثانية الرئيسة:** "توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية".

من خلال الجدول (14) يلاحظ بأنه توجد أهمية لرقابة الديوان على متطلبات الموارد البشرية باعتبارها أكثر الفرضيات الفرعية أهمية وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، ومن ثم تلتها الرقابة على متطلبات النظام المحاسبي وبمتوسط (3.79)، ومن ثم الرقابة على المتطلبات الإلكترونية وبمتوسط حسابي بلغ (3.72)، ومن بعدها المتطلبات الإدارية وبمتوسط حسابي قدره (3.68)، وجاءت أخيرًا الرقابة على المتطلبات التشريعية وبمتوسط حسابي بلغ (3.63). وللتوضيح أكثر يسترشد بالجدول الآتي:

جدول (14) اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

نوع الفرضية	الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء ه الاختبار	الدلالة الإحصائية
فرعية	الرقابة على المتطلبات الإلكترونية	3.72	0.570	8.91	0.000
فرعية	الرقابة على المتطلبات التشريعية	3.63	0.622	7.23	0.000
فرعية	الرقابة على المتطلبات الإدارية	3.68	0.767	6.26	0.000
فرعية	الرقابة على متطلبات الموارد البشرية	3.93	0.750	8.76	0.000
فرعية	الرقابة على متطلبات النظام المحاسبي	3.79	0.477	11.97	0.000
رئيسة	**توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية**	**3.75**	**0.472**	**11.27**	**0.000**

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الثانية بلغت (3.75) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.472) وقيمة T المحسوبة تساوي (11.27) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "**توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية**".

المحور الرابع- النتائج والتوصيات:

1.4- النتائج:

1- توجد حاجة بالمؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء، لأن موازنة البنود والاعتمادات:

- لا تسهم في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسات الحكومية فهي تقوم بالصرف دون وجود خطط وأهداف واضحة تمكن مسؤولي الحكومة والأجهزة الرقابية من قياس الانحرافات عن الأهداف الموضوعة وتصحيحها.
- لا توضح ما إذا كانت النفقات قد حققت الهدف من وراء إنفاقها أم إنها مجموعة نفقات تم صرفها وانتهى الأمر.
- تظهر فقط مدى الالتزام بالاعتمادات المخصصة دون الاهتمام بما تم إنجازه بالأموال التي أنفقت وأولوية الأهداف التي أنفقت لأجلها.
- لا تستخدم فيها المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد التي تبنى عليها القرارات المهمة عند تخصيص الاعتمادات على أوجه الإنفاق الحكومي.

2- توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول (الإلكترونية، التشريعية، الإدارية، الموارد البشرية، النظام المحاسبي) من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة توفر:

- بيئة إلكترونية تعالج التعقيدات التي من الممكن أن تواجه المؤسسات الحكومية بسبب التداخل بين أنشطتها ومسؤولياتها.
- بيئة إلكترونية مرنة تتلاءم مع التغيرات التطويرية المستقبلية لزيادة فرص نجاح عملية التحول.
- تشريعات ولوائح مالية ملاءمة لمتطلبات عمل بيئة موازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول.
- تشريعات ولوائح داخلية تعطي حصانة للمراجع الداخلي الذي يبلغ عن وجود قصور أو تجاوز لإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة فرص نجاح علمية التحول.
- هيكلية تنظيمية تتماشى مع موازنة البرامج لزيادة فرص نجاح عملية التحول.
- مؤشرات وطنية للمشاريع والبرامج لزيادة فرص نجاح عملية التحول.

- عدد كافي من العاملين المؤهلين بموازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول.
- جهة مسؤولة تضم عدد من الخبراء تقع على عاتقها تحديد المراحل والمتطلبات الخاصة بموازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول.
- نظام محاسبي يشمل استخدام محاسبة التكاليف لزيادة فرص نجاح عملية التحول.
- أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي كبديل عن الأساس النقدي؛ نتيجة لقصور الأخير في قياس تكلفة المخرجات لزيادة فرص نجاح عملية التحول.

2.4- التوصيات:

بناء على النتائج المعروضة توصي الدراسة بالآتي:

- إجراء المزيد من البحوث التي تهدف لدراسة مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء من وجهة نظر الأطراف الأخرى في الدولة الليبية.
- عقد ورش العمل والمحاضرات والدورات التدريبية للعاملين بالديوان لغرض تقييم أداء المؤسسات الحكومية الليبية قبل القيام بمرحلة التحول.
- دراسة الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الدولة الليبية.
- مشاركة تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عمليات الرقابة على متطلبات عمليات التحول وما بعدها لغرض تبادل المعرفة والخبرة وزيادة قيمة المنفعة بين الأجهزة.
- حث منظمة الإنتوساي على إصدار معيار أو دليل إرشادي يساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الرقابة على متطلبات عملية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء في المؤسسات الحكومية.

3.4- الدراسات المقترحة:

- تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يتلاءم مع متطلبات التحول لموازنة البرامج والأداء في الدولة الليبية.
- مدى إدراك العاملين بوزارة المالية الليبية لأهمية تبني موازنة البرامج والاداء في إعداد الموازنة العامة للدولة.
- أنموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج والاداء بإحدى الوزارات الحكومية الليبية.

المراجع:

- السيابي، ناصر بن خميس. (2013). دور موازنة البرامج والأداء في تحقيق أهداف الموازنة العامة للدولة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش.
- رضوان، عبدالباسط أحمد. (2000). اتجاهات معاصرة في الموازنات. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، 14(1)، 121-147.
- يونس، إيهاب محمد. (2020). تطبيق موازنة البرامج والأداء بين الواقع والمأمول: حالة مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 34(4)، 49-82.
- شقفة، خليل إبراهيم. (2021). قياس توافر متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء في المؤسسات الحكومية الفلسطينية بقطاع غزة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 6(15)، 53-67.
- أبوخريص، فاطمة محمد وبعرة، أنس ناصر. (2018). صعوبات ومعوقات تطوير النظام المحاسبي للتحول لموازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية الليبية. طرابلس ،مجلة الجامعي، 1(27)، 188-213.
- احمرو، إسماعيل حسين. (2003). المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر.
- الأزرق، أسامة إبراهيم وجهان، ابراهيم أحمد. (2018). مدى إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء دراسة استطلاعية على القطاع الحكومي الليبي. طرابلس، مجلة الاستاذ، 1(14)، 74-109.
- الإنتوساي. (1998). المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- الحلو، علاء الدين غازي. (2017). مدى توافر مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات الحكومية في فلسطين: دراسة حالة جامعة الأقصى. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.

- صالح، هدى دياب. (2015). تطبيق موازنة البرامج والأداء في تحقيق كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية: دراسة تحليلية على الوحدات الحكومية بمنطقة الباحة. الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 6(17)، 87-102.
- طاقة، محمد والعزاوي، هدى. (2010). إقتصاديات المالية العامة. ط2، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبدالرحمن وعبدالخالق، كايد. (2001). البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه. عمان: دار الفكر.
- العساف، صالح حمد (1995). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.
- عصفور، محمد شاكر. (2008). أصول الموازنة العامة. عمان، الأردن: دار المسيرة.
- الفسفوس، فؤاد سليمان وجبر، رائد جميل. (2018). تقييم آليات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن: دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 5(1)، 441-471.
- كامل، صلاح محمد. (2008). موازنة البرامج والأداء كأداة لتقييم الأداء الحكومي. ورقة مقدمة لندوة بعنوان الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي خلال الأعوام 2005م، 2006م، 2007: المنظمة العربة للتنمية الإدارية.
- محمد، مشتاق وجمعة، عبدالرحمن عبيد وسليم، خيري خليل. (2019). أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 11(24)، 1-24.

ملحق رقم (1)

استبانة لجمع البيانات لدراسة علمية

السادة/ الأعضاء والموظفين الفنيين بديوان المحاسبة الليبي... حفظكم الله

تحية طيبة وبعد،،

في إطار تكثيف المخرجات العلمية والمهنية لديوان المحاسبة الليبي من خلال القيام بالدراسات والأبحاث والمشاركة في المسابقات العلمية وغيرها وهو ما ينعكس بالإيجاب على تصدر الديوان وإيضاح قيمته ومنافعه ودوره في إحداث فارق في حياة المواطن.

ونتيجة لأن هذه المخرجات لا تنجح إلا بتفاعل الجميع، فإنه يأمل منكم التكرم بتعبئة الاستبانة التي بين أيديكم، والهادفة لإجراء دراسة علمية بعنوان **(مدى حاجة المؤسسات الحكومية الليبية في التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء وأهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات عملية التحول).**

ويعلمكم زميلكم الباحث بأنه سيتم التعامل مع بيانات الاستبانة بسرية كاملة وأنها ستستخدم في أغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

حسام الزروق عامر

أولاً- المعلومات الشخصية:

1- الجنس:

ذكر	أنثى

2- الصفة الوظيفية:

عضو	موظف فني

ثانيًا- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد حاجة بالمؤسسات الحكومية الليبية للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
إن الموازنة العامة حسب البنود والاعتمادات:						
1	لا توضح ما إذا كانت النفقات قد حققت الهدف من وراء إنفاقها أم إنها مجموعة نفقات تم صرفها وانتهى الأمر					
2	تعيق من تقدير النفقة الكلية لوظائف الحكومة					
3	لا تمكن من تحديد حجم الانفاق الكلي على مشروع معين يشترك في تنفيذه أكثر من					

	جهة حكومية في نفس الوقت فلكل منها اعتمادها الخاص بها					
4	تحصر مسؤولية متخذي القرار بدرجة الالتزام بالقوانين واللوائح المالية دون الاهتمام بالجودة أو حجم الخدمات المقدمة					
5	تزيد من صعوبة عملية رقابة ومتابعة البنود، نتيجة للزيادة المستمرة في النشاط والإنفاق الحكومي					
6	تعمل على ضغط الانفاق دون ترشيده فموازنة البنود لا تهتم بالكفاءة والفعالية وإنما تهتم بتخفيض المخصصات المرصودة للبنود وعليه لا يوجد ربط بين المدخلات والمخرجات					
7	تزيد من الضغوط السياسية والمساومات في تخفيض الموارد أو زيادة المخصصات دون الاستناد على أسس علمية وأهداف محددة مسبقًا					
8	تزيد من فرص السرقة والإسراف لأنها لا تستخدم الهدف من الإنفاق في تخصيص الاعتمادات					
9	تسبب في انفصال عملية اتخاذ القرار عن عملية إعداد الموازنة					
10	تسبب ضعف في تشخيص المشاكل مما يمنع من تقديم الحلول لرسم السياسات والخطط الاقتصادية					
11	تسبب في عدم القدرة على ربط الموازنة العامة بخطط التنمية حيث أن موازنة البنود لا تحقق الربط بين مصروفات الموازنة والأنشطة والبرامج التي يتم الانفاق عليها					

12	تظهر كمية المشتريات والأموال المصروفة دون النظر في ملاءمتها للبرامج والأهداف التي تم الشراء من أجلها					
13	تهتم بتطبيق مستوى واحد من الرقابة ألا وهو الرقابة المالية دون الاهتمام بالرقابة على الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام					
14	لا تحقق وفرات في المبالغ المخصصة لدى الجهة بل على العكس تشجعهم على الإنفاق حيث يعتقدون بضرورة إنفاق كامل اعتماداتهم المخصصة سواء دعت الحاجة إليها أم لا حتى لا تخفض مخصصاتهم في المستقبل					
15	لا تدعم قيادات المؤسسات الحكومية بالتخلي عن الروتين وأعمال الإجراءات وتبني فلسفة الأداء أو الإنجاز الفعلي في التقييم					
16	تظهر فقط مدى الالتزام بالاعتمادات المخصصة دون الاهتمام بما تم إنجازه بالأموال التي أنفقت وأولوية الأهداف التي أنفقت لأجلها					
17	لا تستخدم فيها المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد التي تبنى عليها القرارات الهامة عند تخصيص الاعتمادات على أوجه الإنفاق الحكومي					
18	لا تسمح بقياس معدلات كفاءة المؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها					
19	لا تسهم في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسات الحكومية فهي تقوم بالصرف دون وجود خطط وأهداف واضحة					

	تمكن مسؤولي الحكومة والأجهزة الرقابية من قياس الانحرافات عن الأهداف الموضوعة وتصحيحها					
20	لا تظهر لمتخذي القرار مدى الإنجاز أو العائد المتوقع الذي يتحقق من تنفيذ البرامج التي صرفت عليها الأموال المخصصة					

الفرضية الثانية: يوجد أهمية لديوان المحاسبة الليبي بالرقابة على عملية التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية الليبية.

ت	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات البيئة الإلكترونية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة توفر:						
1	بيئة إلكترونية تراعي معيار الاقتصادية في إنتاج المعلومات عبر مقارنة تكاليف توليد المعلومة والعائد المتوقع من استخدامها لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
2	بيئة إلكترونية تساعد على تقسيم عمل المؤسسات إلى برامج وأنشطة وفق متطلبات موازنة البرامج والأداء					
3	بيئة إلكترونية تعالج التعقيدات التي من الممكن أن تواجه المؤسسات الحكومية بسبب التداخل بين أنشطتها ومسؤولياتها					
4	بيئة إلكترونية تغطي كافة العمليات المتعلقة بالمؤسسة، لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
5	بيئة إلكترونية قادرة على التحليل والتخطيط للموارد الحكومية باستخدام الأساليب الكمية					

	والإحصائية لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
6	بيئة إلكترونية مرنة تتلاءم مع التغيرات التطويرية المستقبلية لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المتطلبات التشريعية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة توفر:						
7	لوائح وتشريعات تنظيمية توضح عقوبة مخالفة أي إجراء مالي يمارسه الموظف في المؤسسات الحكومية لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
8	لوائح تفسيرية وتنفيذية تمكّن الموظفين من فهم التشريعات العامة للدولة المرتبطة بالمجال المالي والرقابي لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
9	التشريعات واللوائح الداخلية التي تلزم موظفي المراجعة الداخلية بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الداخلية المتعارف عليها لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
10	التشريعات واللوائح الداخلية التي تضمن حصر تعيين المحاسبين والمراجعين الداخليين بأشخاص حاصلين على شهادات علمية متخصصة في مجال المحاسبة					

	والمراجعة لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
11	التشريعات واللوائح الداخلية التي تعطي حصانة للمراجع الداخلي الذي يبلغ عن وجود قصور أو تجاوز لإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة فرص نجاح علمية التحول					
12	التشريعات واللوائح المالية الملاءمة لمتطلبات عمل بيئة موازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المتطلبات الإدارية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة:						
13	قيام الجهاز الإداري باختيار وحدة قياس الأداء المناسبة لكل برنامج ونشاط وفق معايير علمية واضحة ومحددة لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
14	تحديد الأهداف من العمل الحكومي وتقسيمه إلى مجموعة من الوزارات وتحديد المؤسسات التي تشارك في تنفيذ أحد الأهداف					
15	وجود المؤشرات الوطنية للمشاريع والبرامج لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
16	وجود توصيف دقيق للوظائف والواجبات والمسؤوليات المتعلقة بمهام كل وظيفة على حدة لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
17	وجود الخطط الاستراتيجية بحيث تتضمن تحديد الرؤية- الرسالة- القيم- الأهداف الاستراتيجية والإطار الزمني لتحقيقها لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
18	تحديد الأهداف والأنشطة وتصنيفها بشكل					

	علمي ودقيق حسب الأولويات والأهمية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
19	تغيير الهيكلية التنظيمية حتى تتماشى مع موازنة البرامج لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات الموارد البشرية لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة:						
20	توفر المعرفة الدقيقة لدى العاملين بالأقسام المالية والمراجعة الداخلية عن موازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
21	أن يكون هناك العدد الكافي من العاملين المؤهلين بموازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
22	توفر الثقافة لدى مدراء المؤسسات ومعرفة وإلمام شديدين بماهية موازنة البرامج والأداء ومراحل إعدادها وتنفيذها لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
23	تدريب الموظفين وتأهيلهم على موازنة البرامج والأداء لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
24	إن تتوفر لدى العاملين القدرة على تصميم البرامج والأنشطة وفقًا لأهداف المؤسسات وترتيب أولوياتها لأغراض تخصيص الإنفاق الحكومي					
25	أن تكون هناك جهة مسؤولة تضم عدد من الخبراء تقع على عاتقها تحديد المراحل والمتطلبات الخاصة بموازنة البرامج والأداء					

	لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
توجد أهمية لدور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على متطلبات النظام المحاسبي لعملية التحول من خلال تنبيه المؤسسات الحكومية على ضرورة:						
26	توفر الفعالية في الرقابة الداخلية لاكتشاف الأخطاء ونقاط الضعف في النظام المحاسبي لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
27	تعديل النظام المحاسبي ليشمل استخدام محاسبة التكاليف لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
28	وجود نظام قادر على توفير معلومات تعكس النتائج والأهداف في صورة تقارير شهرية أو فصلية					
29	تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة (GFS) بوصفه نظام قادر على تحديد التكاليف لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
30	وجود نظام قادر على توفير التقارير التي تربط بين الإنفاق المالي المخطط والفعلي لزيادة فرص نجاح عملية التحول					
31	اتباع أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي كبديل عن الأساس النقدي؛ نتيجة لقصور الأخير في قياس تكلفة المخرجات لزيادة فرص نجاح عملية التحول					

أية ملاحظات أو إضافات أخرى ترغب في ذكرها:

.....

.....

.....

.....

شكرًا لكم لحسن تعاونكم

ملحق (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الاسم	جهة العمل
د. محمد عبدالوهاب الزطريني	مركز البحوث والدراسات بديوان المحاسبة الليبي
د. عبدالنبي إمحمد فرج	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
أ. د. نصر صالح	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا